بالتعاون مع «يوروموني».. ضمن التزامه بالاستثمار في الكفاءات الوطنية وإعداد قيادات المستقبل

«الخليج» يختتم برنامج «Beyond Ajyal»

- برنامج متكامل امتد على مدى أربعة أشهر لتطوير القيادات الإدارية الوسطى
- محاور تدريبية شملت القيادة والابتكار والتفكير الإستراتيجي وفهم الأعمال

الرئيس التنفيذي بالوكالة في بنك الخليج سامي محفوظ متوسطا المشاركين في البرنامج

اختتم بنك الخليج بنجاح برنامج «Beyond Ajyal» لتطوير القيادات، الذي نفذ بالتعاون مع «يوروموني» على مدى أربعة أشهر، بهدف تعزيز قدرات القيادات الإدارية الوسطى في البنك وإعدادهم لتولي مسؤوليات قيادية أكبر خلال المرحلة المقبلة.

ويعكس البرنامج التزام بنك الخليج المتواصل بالاستثمار في رأس المال البشري وتطوير الكفاءات الوطنية، من خلال بناء قاعدة قوية من القيادات المؤهلة والقادرة على مواكبة تطورات القطاع المصرفي، ودعم الأولويات الاستراتيجية للبنك وتوجهاته المستقبلية.

وقدم برنامج «Beyond Ajyal» للمشاركين رحلة تعليمية متكاملة، شملت مجموعة من المحاور الرئيسية، من بينها القيادة الذاتية، والقيادة المؤسسية، والابتكار، والتفكير الاستراتيجي، وفهم الأعمال، بما يسهم في تعزيز مهاراتهم القيادية وتوسيع رؤيتهم المهنية وقدرتهم على اتخاذ القرارات الفعالة.

وتضمن البرنامج محتوى تعليميا متخصصا في مجال الصيرفة الإسلامية، شمل الأطر التنظيمية والرقابية، والمنتجات المالية الإسلامية المبتكرة، وحلول التمويل الموجهة للأفراد والشركات، إلى جانب إدارة المخاطر المتقدمة، بما يعزز جاهزية المشاركين لمواكبة المتغيرات والفرص المستقبلية في القطاع المصرفي.

وإلى جانب الجلسات التعليمية والتدريبية، استفاد المشاركون من جلسات فردية للتدريب والتوجيه، أتاحت لهم فرصة تقييم مسيرتهم في التطور القيادي، وتحديد جوانب القوة وفرص التحسين، وتعزيز قدراتهم على توظيف المعارف والمهارات المكتسبة ضمن أدوارهم ومسؤولياتهم اليومية.

وأكد بنك الخليج أن برنامج «Beyond Ajyal» يمثل امتدادا لجهوده المتواصلة في اكتشاف المواهب وتطوير القيادات من داخل البنك، بما يسهم في تعزيز استدامة الأداء المؤسسي وإعداد كوادر قادرة على قيادة مسيرة التحول والنمو خلال المرحلة المقبلة.

ويواصل بنك الخليج، من خلال برامجه ومبادراته المتنوعة، ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على التعلم المستمر والابتكار والتميز، واضعا تطوير موظفيه وتمكينهم في مقدمة أولوياته، باعتبارهم القوة الدافعة لتحقيق أهدافه الاستراتيجية ومواصلة مسيرة النجاح المستدام.

بالتعاون مع «كويت نت» ضمن إستراتيجيتها للتحول الرقمي

«الكويتية للاستثمار» تطلق موقعها الإلكتروني الجديد

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار عن إطلاق موقعها الإلكتروني الجديد الذي يحمل الهوية التجارية المطورة للشركة، وذلك بالتعاون مع شركة «كويت نت» الرائدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتحول الرقمي في الكويت.

ويأتي هذا الإطلاق في إطار استراتيجية الشركة الرامية إلى تعزيز حضورها الرقمي ومواكبة التحولات التقنية المتسارعة في السوقين المحلي والإقليمي، بما ينسجم مع رؤيتها الهادفة إلى تقديم خدمات استثمارية متكاملة ترتكز على الابتكار والجودة.

وبهذه المناسبة، قالت مساعد مدير إدارة الثروات في الشركة الكويتية للاستثمار، غادة المهيني، إن إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد يمثل محطة مهمة في مسيرة الشركة نحو التحول الرقمي الشامل، ويجسد التزامها بتقديم تجربة إلكترونية متطورة تسهل على العملاء والمساهمين الوصول إلى المعلومات والخدمات بكل سلاسة ووضوح. وأضافت أن الموقع يشكل واجهة رقمية تعكس قيم الشركة وهويتها الحديثة، ويترجم حرصها على تعزيز التواصل المستمر مع مختلف أصحاب المصلحة.

صورة جماعية عقب توقيع العقد

وأوضحت المهيني أن الموقع الجديد يتميز بتصميم عصري وتجربة استخدام تفاعلية تتيح للزائر التنقل بسهولة بين أقسامه المختلفة، مشيرة إلى أنه يضم معلومات تفصيلية عن منتجات الشركة وخدماتها الاستثمارية، بما في ذلك إدارة الثروات وخدمات قطاع الأصول، إضافة إلى قسم مخصص لآخر الأخبار والإعلانات الرسمية التي تهم المساهمين والعملاء، فضلا عن تسهيل التواصل المباشر مع الشركة وتلقي الاستفسارات والملاحظات.

وأضافت أن الموقع يمكن المستثمرين من متابعة مستجدات الشركة وأدائها والاطلاع على أحدث الفرص الاستثمارية والخدمات المتاحة بطريقة مبسطة وشفافة، مؤكدة أن هذا التطوير الرقمي هو ثمرة جهود مشتركة بين فرق العمل داخل الشركة وشركائها الاستراتيجيين الذين ساهموا في تنفيذ المشروع وفق أعلى المعايير التقنية.

وأشارت المهيني إلى أن التحول الرقمي بات جزءا محوريا من استراتيجية الشركة الكويتية للاستثمار، حيث يأتي تطوير الخدمات الإلكترونية ضمن خطة شاملة تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين تجربة العملاء والمساهمين.

من جانبه، أعرب مساعد المدير العام في «كويت نت»، عمر العنزي، عن فخره بالشراكة الاستراتيجية مع الشركة الكويتية للاستثمار، مؤكدا أن تنفيذ هذا المشروع تطلب أكثر من مجرد مزود خدمات تطوير، بل شريكا يتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع مراحل العمل.

في إطار إستراتيجية البنك لتنمية الكفاءات الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني

«المركزي» يطلق الدفعة السادسة من برنامج قادة الأمن السيبراني

في إطار استراتيجية بنك الكويت المركزي لتنمية الكفاءات الوطنية في القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني، وبناء القدرات الفنية في مجال الأمن السيبراني، لتعزيز حصانة القطاع المالي والمصرفي في مواجهة مخاطر التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي، بما يضمن تبني أحدث التقنيات مع الحد من مخاطرها في الوقت ذاته.

وضمن مبادرة «كفاءة» التي أطلقها البنك بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية، أعلن محافظ بنك الكويت المركزي ورئيس مجلس إدارة معهد الدراسات المصرفية باسل الهارون عن إطلاق الدفعة السادسة من «برنامج قادة الأمن السيبراني»، وهو برنامج موجه للكويتيين المهتمين بالتخصص في هذا المجال، يتيح لهم فرصة صقل مهاراتهم وتعزيز قدراتهم وصولا إلى تأسيس جيل من الفنيين المحترفين القادرين على تطوير البرامج المناسبة لحماية أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي والمالي في الكويت، وفق أفضل الممارسات المستخدمة في مجال أمن المعلومات.

وأشار المحافظ إلى أن هذا البرنامج يأتي استكمالا للتعاون المثمر بين «المركزي» والبنوك الكويتية ومعهد الدراسات المصرفية ضمن مجموعة متكاملة من المبادرات التي تسعى لتطوير الكوادر الوطنية وتأهيلها لقيادة هذا المجال.

وأضاف المحافظ أن برنامج «قادة الأمن السيبراني» سوف يتم تنفيذه بالتعاون مع (معهد سانز التدريبي للأمن السيبراني) SANS الذي يعد من أبرز المؤسسات التدريبية للأمن السيبراني في العالم، والمتخصصة في التدريب وتقديم الشهادات المهنية المعتمدة في هذا المجال على مدى ثلاثة أشهر، كما يتضمن ورشة عمل تدريبية في نهايته مع بنك التسويات الدولية BIS، وذلك استمرارا لما حققه البرنامج من تطورات ونجاحات خلال السنوات السابقة بالتعاون مع الشركاء ذاتهم بما يخدم رفع المرونة السيبرانية في القطاع المصرفي والمالي بالأخص وكافة القطاعات الحيوية المشاركة.

أما فيما يتعلق بشروط الالتحاق بالبرنامج ومحدداته، فقد أشار المحافظ إلى أن أسس اختيار المتقدمين قد حددت وفقا لضوابط موضوعية، كما يشترط اجتياز الاختبارات المقررة في هذا الشأن والمقابلات الشخصية، وبإمكان الراغبين في التقدم الاطلاع على تفاصيل البرنامج وتقديم طلبات الالتحاق بدءا من يوم الأحد 16 أغسطس حتى يوم الخميس الموافق 24 سبتمبر 2026 من خلال الموقع الإلكتروني لصفحة البرنامج: www.Kafaakw.org.

نمو الناتج المحلي القطري 2,9٪ خلال عام 2025

الدوحة ـ وكالات: خلال عام 2025 سجل الاقتصاد القطري أداء متوازنا وقويا، مدعوما بنمو الأنشطة غير الهيدروكربونية، واستقرار الأسعار والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إلى جانب متانة المركز الخارجي ومرونة الأسواق المالية، ويعكس هذا الأداء قوة الاقتصاد وقدرته على مواصلة النمو المستدام، بما يعزز الثقة في سياسات التنويع الاقتصادي ويدعم مكانة دولة قطر بصفتها أحد الاقتصادات الأكثر استقرارا في المنطقة.

وأظهر التقرير الاقتصادي السنوي لمصرف قطر المركزي نمو الناتج المحلي لقطر بنسبة 2,9٪ خلال عام 2025، بما يعكس قدرة الاقتصاد القطري على مواصلة النمو والحفاظ على متانته في ظل التحديات.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني نموا بنسبة 4,8٪، ليواصل أداءه ودوره بوصفه المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، بما يتماشى مع رؤية قطر 2030.

«ڤالمور القابضة» تسجل ارتفاعاً في الإيرادات بنسبة 13٪ خلال النصف الأول من عام 2026 وترصد نمواً بمعدل 37٪ في نصيب المجموعة من صافي أرباح «الخمسة الكبار» من شركاتها التابعة

أعلنت مجموعة «ڤالمور القابضة» (VLMR.CA وVLMRA.CA في البورصة المصرية VALMORE.KW في بورصة الكويت)، وهي شركة استثمارية رائدة في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، عن نتائجها المالية والتشغيلية المجمعة للفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2026.

بلغت الإيرادات المجمعة 392 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، بمعدل نمو 13٪ عن نفس الفترة، وبلغ مجمل الربح 143 مليون دولار بمعدل نمو 18,1٪ خلال نفس الفترة. وبلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 166 مليون دولار، وسجل هامش الأرباح التشغيلية 42٪، وساهم ذلك في تحقيق الشركة أرباحا عن فترة الستة أشهر الحالية بقيمة 87,5 مليون دولار، وبالتالي يبلغ نصيب مساهمي الشركة الأم من تلك الأرباح 70,3 مليون دولار.

وخلال فترة الربع الثاني منفردا، بلغت الإيرادات 226 مليون دولار بمعدل نمو 25,2٪، وبلغ مجمل الربح المحقق 84 مليون دولار بمعدل نمو 29٪ عن الفترة المقارنة، وبلغت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك 86,5 مليون دولار، وحققت الشركة صافي ربح عن فترة الربع الثاني بقيمة 46 مليون دولار، وبالتالي يبلغ نصيب مساهمي الشركة الأم من تلك الأرباح 36,1 مليون دولار. وقد تضمنت نتائج فترة المقارنة من عام 2025 أرباحا غير متكررة بقيمة 44,8 مليون دولار ناتجة عن صفقات التخارج من بعض الاستثمارات، بالإضافة إلى أرباح عن عمليات غير مستمرة تخص شركة «الدلتا للتأمين» التي تم بيعها. وباستبعاد تلك البنود غير المتكررة من صافي الربح المقارن، وكذلك استبعاد الأرباح غير المتكررة بقيمة 3,42 ملايين دولار خلال الفترة الحالية، فإن نصيب مساهمي الشركة الأم من أرباح الفترة الحالية سوف يرتفع بمعدل نمو 46,7٪ عن فترة النصف الأول من العام الماضي.

وعلى صعيد نتائج أكبر الشركات التابعة للمجموعة، شركات «الإسكندرية للأسمدة» و«سبريا مصر» و«نات إينرجي» و«كهربا» و«شمال سيناء البحرية»، فقد ارتفعت إيرادات تلك الشركات مجتمعة بمعدل سنوي 26٪ لتبلغ 379 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2026، وارتفعت بمعدل سنوي 55,2٪ لتسجل 218 مليون دولار خلال الربع الثاني منفردا، علما بأن الإيرادات الدولارية للمجموعة بلغت 57٪ من إجمالي الإيرادات خلال النصف الأول من 2026. وعلى هذا الأساس، ارتفع نصيب المجموعة من صافي أرباح الشركات الخمس بمعدل سنوي 36,9٪ ليبلغ 104 ملايين دولار خلال النصف الأول من العام الحالي، وهو ما يعكس قوة الأداء المالي والتشغيلي لمختلف الاستثمارات التابعة للمجموعة.

لؤي جاسم الخرافي

وفي تعليقه على أداء المجموعة، أوضح لؤي جاسم الخرافي، رئيس مجلس إدارة «ڤالمور القابضة»، أن نتائج النصف الأول تعد تأكيدا ملموسا على سلامة التوجه الاستراتيجي الجديد للمجموعة، والذي يتجلى في تكوين محفظة استثمارية متنوعة تتميز بقدرتها على تعظيم المردود الإيجابي عبر مختلف الدورات الاقتصادية، مشيرا إلى أن الأداء المالي والتشغيلي القوي في ظل المناخ الإقليمي الحافل بالتحديات يجسد المرونة التي صممت هذه الاستراتيجية لترسيخها. وأضاف الخرافي أن هذه الاستراتيجية ترتكز على هيكل واضح ومباشر، حيث ساهمت شركتا «الإسكندرية للأسمدة» و«سبريا مصر» بنحو 70٪ من إجمالي إيرادات المجموعة خلال النصف الأول من عام 2026، وكلتاهما تتمتع بقاعدة تصديرية راسخة وقدرة كبيرة على تحقيق الإيرادات الدولارية. وإلى جانبهما تأتي استثماراتنا المدعومة بعقود امتياز طويلة الأجل في مجالات توزيع الغاز الطبيعي وتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وأنشطة استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي، والتي ساهمت مجتمعة بنسبة 27٪ من إيرادات المجموعة خلال نفس الفترة. ولفت إلى أن شركة «إيكاكوم» في المملكة العربية السعودية، وهي أحدث استثمارات المجموعة، تجمع بين السمتين معا لما توفره من دخل دولاري ومن استقرار هيكل الإيرادات على المدى البعيد، وهو ما تتطلع المجموعة إلى تحقيقه كذلك مع مشروع «إندوليس» عند بدء تشغيله. وأوضح الخرافي أن التوازن الاستراتيجي بين الاستثمارات التابعة كان أساسا داعما لأداء المجموعة خلال النصف الأول من العام، وهو نفس التوازن الذي يقوم عليه منهج المجموعة في إدارة رأس المال، لضمان توجيهه إلى حيث يثمر عن تعظيم المردود الإيجابي للمساهمين على المدى البعيد، مشيرا إلى أن هذا الانضباط هو ما أتاح للمجموعة مواصلة تنمية بصمتها الدولية في كل من المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة بوتيرة ثابتة ودون تباطؤ، رغم التحديات التي تشهدها المنطقة منذ مطلع العام.

من جانبه، قال جون روك، العضو المنتدب لمجموعة «ڤالمور القابضة»، إن أحداث النصف الأول رسخت قناعتنا بصلابة ركائز التوجه الاستراتيجي للمجموعة ومدى تأثيره على نتائج الأعمال، وهو ما يتبلور في ارتفاع نصيب المجموعة من صافي أرباح الشركات «الخمسة الكبار» بمعدل سنوي 36,9٪ خلال النصف الأول من عام 2026. وأوضح أن التراجع السنوي بنسبة 22٪ في نصيب الشركة الأم من صافي أرباح الفترة يرجع بشكل أساسي إلى احتواء فترة المقارنة من العام الماضي على مكاسب غير متكررة ناتجة عن التخارج من بعض الأصول غير الرئيسية، وأن الأداء التشغيلي للشركات التابعة هو المؤشر الأكثر دقة لتقييم أداء المجموعة خلال فترة التقرير.

وأضاف أن أداء المجموعة خلال الربع الثاني أظهر كفاءة الاستعداد والجاهزية التشغيلية على مستوى الاستثمارات التابعة، فقد نجحت «الإسكندرية للأسمدة» في توظيف قفزة أسعار تصدير اليوريا بفضل استقرار إمدادات الطاقة، وهو ما أتاح تشغيل المصنع بكامل طاقته التشغيلية خلال الربع الثاني. وجاء التعافي القوي بنتائج «سبريا مصر» في ضوء القرار الاستراتيجي بتعظيم هامش الربح وتنويع مزيج الصادرات في ظل استمرار القيود على حركة التصدير إلى بعض الأسواق الإقليمية.

مؤشرات إيجابية لمجموعة «ڤالمور القابضة» خلال النصف الأول:

- 392 مليون دولار إجمالي الإيرادات بمعدل نمو سنوي 13٪ مصحوباً بتسجيل مساهمات دولارية بمعدل 57٪ من إجمالي الإيرادات
- «الإسكندرية للأسمدة» تضاعف إيراداتها خلال الربع الثاني بفضل قفزة أسعار صادرات اليوريا
- «سبريا مصر» ترصد نمو الإيرادات بمعدل 59٪ مقارنة بالربع السابق
- «نات إينرجي» تتوسع بشبكات التوزيع في المنطقة الصناعية بمدينة 6 أكتوبر الجديدة مع إضافة 83,2 ألف وحدة جديدة إلى شبكة توصيلات الغاز الطبيعي
- «كهربا» ترفع حجم التوزيع الطاقة الكهربائية بمعدل سنوي 40,3٪

قدمت مساهمات بقيمة مليوني دولار

مجموعة «بدر الميلم» و«العربية العقارية» و«الصناعات الوطنية» تدعم صندوق الكويت للاستجابة الطارئة

في خطوة تجسد روح المسؤولية الوطنية وتفاعل القطاع الخاص مع المبادرات الاستراتيجية لدولة الكويت، أعلن الصندوق الكويتي للتنمية عن مساهمات مالية جديدة لصالح «صندوق الكويت للاستجابة الطارئة» بإجمالي مليوني دولار، مقدمة من شركة مجموعة بدر محمد عبدالعزيز الميلم بقيمة مليون دولار أميركي، والشركة العربية العقارية وشركة الصناعات الوطنية بواقع 500 ألف دولار لكل منهما.

وتأتي هذه المساهمات دعما لجهود تعزيز جاهزية دولة الكويت ورفع كفاءة منظومة الاستجابة الوطنية للتعامل مع الحالات الطارئة، والأزمات بسرعة، وكفاءة، وفاعلية.

وأشار الصندوق الكويتي للتنمية إلى أن انضمام الشركات الثلاث إلى الجهات الداعمة للصندوق يعكس دور القطاع الخاص في مساندة المبادرات الوطنية، وتعزيز الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، بما يسهم في دعم موارد الصندوق وتوجيهها نحو الاحتياجات والتدخلات ذات الأولوية.

وتعد شركة مجموعة بدر محمد عبدالعزيز الميلم من الشركات الكويتية العاملة في مجالات التجارة والمقاولات والخدمات الهندسية، وتشمل أنشطتها عدة قطاعات، من أبرزها التطوير العقاري والاستثمار والتجارة، والمقاولات الهندسية، والأعمال الميكانيكية، والكهربائية. كما تعد الشركة العربية العقارية من الشركات الكويتية العاملة في القطاع العقاري منذ تأسيسها عام 1976، وتشمل أنشطتها التطوير والاستثمار العقاري، إلى جانب عدد من المشاريع والاستثمارات العقارية داخل دولة الكويت وخارجها. وتبرز شركة الصناعات الوطنية كإحدى الشركات الكويتية الرائدة في تصنيع وتسويق مواد البناء ومنتجات البنية التحتية.

وتعكس هذه المساهمات التزام الشركات الداعمة بمسؤوليتها الوطنية والمجتمعية، ودورها في دعم المبادرات الهادفة إلى تعزيز الجاهزية الوطنية والمساهمة في مواجهة الظروف والتحديات الطارئة.

سامي شريف: قطاع التأمين شهد تغيراً كبيراً في البيئة التشريعية والرقابية

قال الرئيس التنفيذي لشركة الكويت للتأمين زميل جمعية الخبراء الاكتواريين عضو الأكاديمية الأميركية للاكتواريين سامي شريف ان قطاع التأمين شهد خلال السنوات الأخيرة تغيرا كبيرا في البيئة التشريعية والرقابية، ولم يعد الأمر يقتصر على صدور قانون جديد بين فترة وأخرى، بل أصبحنا أمام تدفق متسارع من القوانين واللوائح والقرارات والتعاميم، ترافقه مفاهيم وممارسات لم تكن جزءا من العمل التأميني اليومي في السابق.

وأضاف شريف «المشكلة ليست في كثرة التشريعات بحد ذاتها، فالرقابة ضرورية لحماية حملة الوثائق وسلامة السوق، التحدي الحقيقي يكمن في سرعة الانتقال من بيئة اعتادت ممارسة معينة لسنوات إلى بيئة أصبحت فيها الممارسة ذاتها مقيدة أو حتى محظورة. ولعل أبسط مثال على ذلك سداد أقساط التأمين، فقد كان من الطبيعي أن يحضر العميل إلى شركة التأمين ويدفع قسط وثيقته نقدا. أما اليوم، فقد تغيرت النظرة إلى التعاملات النقدية نتيجة متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأصبحت وسيلة الدفع ومصدر الأموال وهوية صاحبها والعلاقة بين الدافع والمتعاقد جزءا من منظومة الامتثال».

سامي شريف

وأوضح انه عند وقوع مخالفة رقابية، قد يكون الانطباع الأول أن هناك تقصيرا أو تجاهلا للقانون. ولكن المخالفة قد تنشأ أحيانا عن عدم اكتمال استيعاب التحول الذي طرأ على البيئة الرقابية. فهناك فرق بين أن تصل التعليمات الجديدة إلى الموظف وبين أن يفهمها، وفرق آخر بين أن يفهمها وبين أن تتحول إلى ممارسة يومية، وقد يقرأ الموظف تعميما جديدا، ثم يعود بعد أسابيع، من دون قصد، إلى الأسلوب الذي مارسه طوال سنوات، القوانين قد تتغير في يوم واحد، أما السلوك المؤسسي فلا يتغير بالسرعة نفسها.

وزاد شريف «دخلت الصناعة مصطلحات تحمل وراءها مفاهيم رقابية متكاملة: «اعرف عميلك»، المستفيد الحقيقي، مصدر الأموال، تضارب المصالح، حماية العميل، الإفصاح، ملاءمة المنتج، حماية البيانات والحوكمة والخطر هو التعامل معها باعتبارها مجرد نماذج جديدة، فـ«اعرف عميلك» ليس نموذجا يوقعه العميل ويحفظ في الملف، بل مفهوم يقوم على معرفة المؤسسة بمن تتعامل معه، ولماذا تتم العملية، ومن المستفيد الحقيقي منها، وبالمثل، فإن حماية العميل لا تعني إضافة فقرة إلى وثيقة التأمين، بل تمتد إلى تصميم المنتج وتسويقه وشرحه ووضوح استثناءاته والتعامل مع المطالبات والشكاوى».